

# ورشة تناقش آلية حفظ المضبوطات وإتلافها والرقابة عليها

مبيناً جهات الاختصاص التي تقوم بأعمال الضبط القضائي ومنها ما يتبع للمؤسسة الأمنية ومنها ما يتبع للمؤسسة المدنية، إضافة إلى مهامها وإمكانياتها والصعوبات التي تواجهها، وكيف تتم عمليات الضبط والحفظ والإتلاف والرقابة.

وناقش المشاركون في مداخلاتهم ماهية الإجراءات والآليات التي يتم من خلالها إرجاع المضبوطات، والتداخل في صلاحيات الأجهزة الأمنية فيما يخص الضبط القضائي، وهل هناك وسائل رقابة ومحاسبة للمخالفات والتجاوزات بالضبط القضائي، وأين وكيف يتم إتلاف المضبوطات سواء الصالحة للاستخدام أم لا، والطريقة التي يتم توزيع المضبوطات فيها والأساس القانوني لها، واحترام الخصوصية في عمليات الضبط.

وأكد المشاركون ضرورة المطالبة بالحق في الحصول على المعلومات، ووجود سياسات من الحكومة لتعزيز ثقة المواطن بالمؤسسة الأمنية، والمزيد من العمل المتكامل وصلاً إلى الهدف الأساس وهو سيادة القانون، وأهمية وجود رقابة ومحاسبة للانتهاكات والمخالفات والتجاوزات التي تتم خلال عمليات الضبط.

رام الله - "الأيام": نظم مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، والمنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن، أمس، ورشة لمناقشة الورقة التي أعدها الباحث علاء لحلوح لصالح المنتدى حول الآليات التي يتم بمقتضاها ضبط المضبوطات وحفظها، والتصريف بها وإتلافها والرقابة عليها، بحضور ممثلي الجهات الرسمية والأمنية والمدنية ومؤسسات المجتمع المدني، وباحثين وأكاديميين وإعلاميين.

وقدم لحلوح ملخصاً حول الورقة التي سلطت الضوء على الآليات التي يتم بمقتضاها ضبط المضبوطات وحفظها والتصريف بها وإتلافها والرقابة عليها، ومدى شفافية وعلانية تلك الآليات والإجراءات، ومدى وجود رقابة عليها، وذلك للحيلولة دون وجود بيئة خصبة لارتكاب بعض أشكال الفساد كالواسطة والمحسوبية والاختلاس، واستغلال النفوذ الوظيفي والرشوة وهدر المال العام.

واستعرض القوانيين والقرارات بقانون التي يستند إليها العمل في مجالات الضبط القضائي، وأبرزها قانون الإجراءات الجزائية رقم (٣) لسنة ٢٠٠١ المرجع الأساسي والناظم للمضبوطات التي يتم ضبطها والتحقق عليها.

صحيفة الأيام

الجمعة

٢٠٢٠/١٠/٣٠

ص ٣